

بنمو 26%.. و3,2 مليارات دينار بحريني ودائع العملاء بزيادة 7%

118 مليون دينار بحريني أرباح «الوطني» البحرين في 2018

حقق بنك الكويت الوطني - البحرين أرباحاً صافية بلغت 118 مليون دينار بحريني (ما يعادل نحو 95,2 مليون دينار كويتي) في العام 2018، مقارنة مع 93,5 مليون دينار (ما يعادل نحو 75,3 مليون دينار كويتي) في العام 2017، بزيادة 26%.

وارتفعت الموجودات الإجمالية لبنك الكويت الوطني - البحرين بواقع 9% لتبلغ 6,3 مليارات دينار بحريني بنهاية 2018 مقارنة مع 5,8 مليارات دينار بحريني في 2017. كما ارتفعت حقوق المساهمين بواقع 14% لتبلغ 683,3 مليون دينار بحريني، وارتفعت ودايع العملاء بواقع 7% لتبلغ 3,2 مليارات دينار بحريني.

وفي سياق تعليقه، على النتائج المالية السنوية للبنك، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة



عصام الصقر

بنك الكويت الوطني عصام الصقر: «إن النمو القوي الذي يحققه البنك في البحرين



علي فردان

الوطني». وأشار إلى أن قوة أرباح الوطني - البحرين تأتي من كونها أرباحاً تشغيلية،

الوطني - البحرين يكرس موقعه في السوق البحريني والذي يعد من أهم أسواق النمو لمجموعة بنك الكويت الوطني، نظراً لما يتمتع به هذا السوق من فرص نمو واعدة وآفاق إيجابية.

وأكد الصقر أن مساعي مجموعة بنك الكويت الوطني في تطبيق استراتيجية التنوع لا تقتصر فقط على المنتجات والخدمات، بل شملت أيضاً توسعة نطاق أعمالنا داخل المناطق الجغرافية الحالية، واقتناص فرص الأعمال الجديدة، والتزامنا نحو ريادتنا في مجال التحول الرقمي بما يؤهل البنك لمواصلة النمو والازدهار في المستقبل.

من جانبه، قال مدير عام بنك الكويت الوطني - البحرين علي فردان: إن البنك مستمر في تعزيز نشاطه

داخل مملكة البحرين لتقديم أفضل الخدمات المصرفية والمالية لعملائه من الأفراد والمؤسسات على السواء.

وأشاد فردان بجهود مصرف البحرين المركزي بشكل خاص والجهات الحكومية بشكل عام التي دعمت أداء البنك والقطاع المصرفي عموماً في البحرين، مؤكداً في الوقت ذاته أن دعم مجموعة بنك الكويت الوطني للبنك في فروعها الإقليمية والعالمية الأوسع انتشاراً، قد ساهم بشكل واضح في تعزيز نشاط البنك في السوق البحرينية، مستفيداً من تصنيفاته الائتمانية المرتفعة وشبكة علاقاته الواسعة وسمعته الرائدة كأفضل بنك على مستوى الشرق الأوسط وأحد أكثر البنوك أماناً على مستوى العالم.

الصقر: النمو القوي للأرباح يبرهن على نجاح إستراتيجية التوسع الإقليمية للمجموعة

فردان: البنك يخطو خطوات في تعزيز نشاطه داخل البحرين

الشركة تنوي طرح 46 مناقصة

«صناعة الكيماويات» تدرس جدوى فرصة استثمارية في شرق آسيا



أحمد مغربي

كشفت شركة صناعة الكيماويات البترولية عن خططها السنوية لعقود التوريد والمقاولات والخدمات خلال الفترة من يناير إلى يونيو 2019، وجاء في الخطة تقديم دراسات فنية وتجارية لفرص استثمارية في شرق آسيا بالإضافة إلى دراسة محاسبة وضرائب لنفس الفرصة، ويتوقع أن تطرح الشركة العقد في شهر إبريل المقبل.

وجاء في الخطة السنوية لصناعة الكيماويات البترولية التي ستنشر اليوم في استشارية لتقييم مصنع للدبتروكيماويات لإنتاج العطريات ويتوقع طرحه خلال الشهر الجاري، فيما سيتم طرح عقد آخر في شهر مارس المقبل لدراسة استشارية لتقييم صناعات لاحقة لمصنع العطريات. وأظهرت الخطة السنوية عزم الشركة طرح عقود لمناقصات وممارسات يبلغ

عدها 46 عقداً، حيث تعتمد الشركة إنشاء قاعدة لإدارة البيانات وتجديد التراخيص والدعم الفني لمدة 3 سنوات، فيما سيتم طرح مشروع لتشغيل مصنع البولي بروبيلين في إبريل 2019.

وبيعت الإحصائية أن الشركة تنوي طرح مشروع إعادة تقييم أصول الشركة لأغراض التأمين للفترة 1 نوفمبر 2019 إلى 31 أكتوبر 2020، فيما سيتم توريد عمالة لتنفيذ الخطة الانتقالية لمصانع البولي بروبيلين والبرازيلين وتوريد عمالة أخرى للقيام بأعمال وقاية معدات مصنع الاسمدة.

«كي بي إم جي»: المستهلكون أكثر قلقاً رغم التكنولوجيا الحديثة



قالت دراسة أصدرتها «كي بي إم جي» العالمية إن المستهلكين أصبحوا أكثر قلقاً، على الرغم من أنهم يتبنون تكنولوجيا جديدة، إلا أنهم أكثر إرباكاً لمخاطر ومزايا تسليم بياناتهم إلى الشركات. وأظهرت الدراسة التي نشرها برنامج KPMG's Global Consumer Insights

من تقرير (Me, my life, my wallet) لعام 2018، أن نصف المستهلكين تقريباً بنسبة (47%) يشعرون بقلق أكثر من العام الماضي ويشعرون نفس العدد بالقلق أكثر من 5 سنوات مضت. وعلى الرغم من تزايد القلق وفضائح البيانات الأخيرة، فإن ثلاثة أرباع المستهلكين بنسبة (75%) لا يزالون مستعدين لتزويد الشركات ببياناتهم. ويظهر الاستطلاع أن ربع المستهلكين بنسبة (24%) لا يرغبون في تقديم بياناتهم. ومع ذلك، فإن المستهلكين من الجيل الألفية يرتفع لديهم الاحتمال بنسبة (21%) مقارنة بنظرائهم الأكبر سناً بنسبة (5%)، وذلك لتداول بياناتهم من أجل تجربة أفضل للعملاء لإضفاء الطابع الشخصي. وبالمثل، فإن خمس المستهلكين من الجيل الألفية بنسبة (19%) سيتبادلون بياناتهم للحصول على منتجات وخدمات أفضل، مقابل نسبة 8% فقط من الجيل الأكبر سناً. تظهر الدراسة أن المستهلكين الأصغر سناً قلقون بشأن الكشف عن الاحتيال، لكنهم

يرجعون تحقق مزايا مشاركة البيانات. بينما يرغب غالبية المستهلكين في تزويد الشركات بالبيانات، فإن نصف عدد المستهلكين (51%) قلقون بشأن سرقة الهوية، والأغلبية (72%) لا يتقنون بأي شخص سجل لديه بيانات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم. وتشير النتائج إلى أن الشركات يمكن أن تكسب ولاء المستهلكين من خلال اتباع 4 قواعد لتحقيق شفافية البيانات: ● الوضوح بشأن سبب طلب أنواع معينة من البيانات. ● الوضوح بشأن كيفية حماية تلك البيانات. ● الأمانة والصدق بشأن ما إذا كان يتم بيعها أو مشاركتها خارج الشركة. ● عدم إظهار الأمانة بشأن قيمة البيانات - مكافأة العملاء نظير مشاركة بياناتهم معكم. ويظهر البحث أن نسبة 85% من المستهلكين يريدون من الشركات حماية معلوماتهم دون الحاجة إلى طلب ذلك ونسبة 77% منهم يرفضون بيع بياناتهم.

السعودية: تخصيص 3,1 مليارات دولار لمساعدة الشركات بشأن رسوم الوافدين

وقال الراجحي علي «تويتتر» إن «هذه المبادرة (تأتي) ضمن خطة تحفيز القطاع الخاص دعماً للمنشآت وتذليلاً لما قد يعترضها من عقبات ويسهل تحقيق أهدافها وتحفيزها للنمو والتوسع في أنشطة القطاع الخاص». وقال رئيس جمعية المقاولين السعوديين نوسة العفالق إن «هذا القرار سيكون له تأثير إيجابي جداً على الاقتصاد السعودي ولا سيما قطاع البناء الكثيف العمالة والذي تضرر بشدة من الفاتورة المجمعة».

رويترز: قال وزير العمل السعودي أحمد الراجحي إن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وافق على مبادرة «الفاتورة المجمعة» لتحفيز القطاع الخاص والتي ستدعم منشآت القطاع الخاص عبر تغطية الزيادة في المقابل المالي لرسوم العمالة الوافدة في 2017 و 2018. وطبقاً للمرسوم الملكي الذي حصلت عليه «رويترز» على نسخة منه تخصص الحكومة 11,5 مليار ريال (3,1 مليارات دولار) لعملية السداد بموجب هذا القرار.

39,2%

الإسهامات من

الكيانات التابعة

الخارجية في

صافي إيرادات

التشغيل

520,1% تغطية

الديون غير

المنتظمة من

المخصصات

والضمانات لـ

«بيتك - الكويت»

و247%

للمجموعة

انه رغم الانخفاض في قيمة الليرة التركية، يواصل البنك تحقيق معدلات نمو قوية ومستمرة على جميع الأصعدة من محفظة التمويل والودائع وإجمالي الأصول وكذلك الأرباح، مبيناً أن نسبة التحويلات المتعثرة في «بيتك - تركيا» تبلغ نحو 1,82% وهي ثاني أقل نسبة على مستوى كل البنوك التركية.

ونوه بأن كل المؤشرات المالية لـ «بيتك تركيا» أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية وبمستويات جيدة، لافتاً إلى أن الإصلاحات الأخيرة والتحسين في قيمة العملة سيساعدان في استقرار الوضع المالي في تركيا. وعن التخارجات من الاستثمارات غير الاستراتيجية التي يخطط لها «بيتك» خلال 2019، توقع الناهض

أن تكون قيمتها نحو 150 مليون دينار، مشيراً إلى أن حجم إجمالي التخارجات حتى نهاية 2018، بلغ نحو 90 مليون دينار والتي نتج عنها أرباح فقط بمبلغ 21,9 مليون دينار مقابل أرباح بمبلغ 57,6 مليون دينار عن العام السابق.

وحقق «بيتك» صافي أرباح للمساهمين لعام 2018 قدرها 227,4 مليون دينار مقارنة بمبلغ 184,2 مليون دينار للعام السابق، بنسبة نمو مقدارها 23,5%، وبلغت ربحية السهم من عام 2018 ما قيمته 36,36 فلساً مقارنة بـ 29,46 فلساً عن عام 2017 وبنسبة زيادة 23,4%.



مازن الناهض

خلال الربع الثالث من العام الحالي والذي كان له أثر على الأرصدة المجمعة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، ويعد استبعاد ذلك الأثر فقد زادت محفظة التمويل بنسبة 7,4%، حيث نمت لكافة القطاعات وخاصة تمويل الشركات، بالإضافة إلى ذلك فقد بلغ النمو لـ «بيتك الكويت» في تموليات قطاع الأفراد 3,5% وهو أعلى من معدلات النمو للقطاعين 2,9% ووفقاً لآخر إحصائيات صادرة من بنك الكويت المركزي. وأكد الناهض على تحسن جودة أصول «بيتك» بشكل لافت، مشيراً إلى أن نسبة الديون المتعثرة للمجموعة

قال الرئيس التنفيذي للمجموعة في بيت التمويل الكويتي «بيتك»، مازن الناهض، إن نسبة الأرباح المستدامة التي حققها «بيتك» وصلت إلى نحو 92% من إجمالي أرباح 2018، ما يؤكد نجاح استراتيجية «بيتك» في التركيز على الأنشطة المصرفية الأساسية، ويعكس نتيجة النمو القياسي في صافي الأرباح.

وأضاف في تصريح صحفي لعدد من القنوات التلفزيونية تعليقا على النتائج المالية لعام 2018، أن مصادر الأرباح تتمثل بصفة رئيسية في بنود الإيرادات من الأنشطة الأساسية للبنك، حيث زاد صافي إيرادات التمويل خلال عام 2018 بمبلغ 82,4 مليون دينار لتصل إلى 527,3 مليون دينار بنسبة نمو 18,5% مقارنة بالعام السابق، وبالتالي زاد إجمالي إيرادات التشغيل ليصل إلى 746,0 مليون دينار خلال عام 2018 بنسبة نمو 4,6% مقارنة بالعام السابق، كما تخفضت إجمالي مصروفات التشغيل بمبلغ 12,6 مليون دينار وبنسبة انخفاض 4,1%، وعليه فقد زاد صافي إيرادات التشغيل ليصل إلى 453,5 مليون دينار خلال 2018، بنمو 11,1% مقارنة بالعام السابق. وأوضح أن نسبة النمو في محفظة التمويل للمجموعة بلغت 1,8%، وذلك على الرغم من الانخفاض الذي شهدته العملة التركية مقابل الدينار الكويتي خلال العام وخاصة

«العقارات المتحدة» و«ماريوت الدولية» توقعان اتفاقية إطلاق «سانت ريجيس - مراكش»



منتجع سانت ريجيس - مراكش

خلال التعاون لإطلاق منتجج سانت ريجيس مراكش، والذي سينسجم بصورة مثالية مع الهوية الثقافية الغنية لمراكش والطبيعة الساحرة المحيطة، فيما تقدم للضيوف التجربة الاستثنائية التي لطالما تفرقت بها العلامة على مستوى العالم. ومن المنتظر أن يتبع المنتجج ملاذاً مثالياً بعيداً عن صخب

منتجع أسوفيد للجولف من 80 غرفة وقيلاً مجهزة بشكل فاخر تطل على مناظر خلابة لجمال اطلس، حيث سيوجد أبرز السمات التي تفرق بها العلامة بما في ذلك خدمات الخادم الشخصي. من جهته، قال طارق عبد السلام، رئيس شركة أسوفيد للتطوير العقاري: «يسرنا بدء شراكتنا مع ماريوت الدولية من

فنادق ومنتجعات سانت ريجيس تعزيز محفظتها المتنامية من خلال الترحيب بجبل جديد من المسافرين في المنطقة عموماً والمغرب تحديداً، باعتبارها وجهة مثالية تغني تجربة المسافرين بتراثها الحضاري وإرثها الثقافي». ويتألف منتجج سانت ريجيس - مراكش التابع

أعلنت شركتي العقارات المتحدة وماريوت الدولية عن توقيع اتفاقية جديدة لافتتاح منتجج يحمل علامة سانت ريجيس في مدينة مراكش، وذلك في إطار حرصهما على إثراء محفظتهما من المنشآت الفاخرة في المغرب.

ومن المقرر أن يفتح منتجج سانت ريجيس مراكش أبوابه عام 2024 في الجنوب الغربي من مراكش وسط منطقة خاصة ضمن مشروع أسوفيد متعدد الاستخدامات والمخاط بمنابر ساحرة من جبال الأطلس.

وتعود ملكية المنتجج إلى شركة أسوفيد للتطوير العقاري ويجري تطويره من قبل شركة العقارات المتحدة التي تتنصو تحت راية شركة مشاريع الكويت القابضة. وفي هذا الصدد، قال رئيس التطوير في ماريوت الدولية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا جيروم برين: «يؤكد توقيع هذه الاتفاقية على زخم الطلب والفرص في قطاع العقارات الفاخرة في المغرب وشمال أفريقيا، وأضاف: «تواصل